الأمم المتحدة

GEGN.2/2025/60

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 February 2025
Arabic
Original: English

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية

دورة عام 2025

نيويورك، 28 نيسان/أبريل – 2 أيار/مايو 2025

البند 5 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الخبرة التقنية: جمع الأسماء، والمعالجة من قبل المكاتب،

والمعالم التي تتعدى سيادة البلد الواحد، والتعاون الدولي

الأدلة المستندية في إدارة الأسماء الجغرافية: مزالق الإحالة الدائرية والتوثيق الذاتي المؤسسي

موجز**

يبين التقرير أن الإطار القانوني والإداري النرويجي لتوحيد الأسماء الجغرافية يواجه تحديات كبيرة في التنفيذ، على الرغم من وجود هيكل قانوني وتنظيمي شامل. وتكشف تحليلات ممارسات التوحيد عن أمثلة مقلقة للتباينات بين المتطلبات القانونية والتطبيق العملي، لا سيما فيما يتعلق بمعايير التوثيق والعمليات المؤسسية.

وتوضح دراسة حالة إفرادية مفصلة لبلديتين في شرق النرويج كيف يمكن أن تحيد ممارسات التوحيد الحالية عن المتطلبات القانونية. ويُظهر التقرير أن إجراءات التوثيق وتنفيذ القانون تختلف. وفي إحدى الحالات المبينة، وعلى الرغم من وجود وثائق تاريخية واضحة ونطق محلي متوارث مسجل يدعم أحد الأشكال، إلا أن قاعدة بيانات الأسماء الجغرافية الوطنية تحتفظ بشكل آخر موحد، وهو ما يناقض كلا من الأدلة التاريخية والاستخدام الحالي في مسح الأراضي.

ونتيجة لذلك، يمتد عدم الاتساق هذا إلى أسماء الشوارع المشتقة، وهو ما يبرز التحديات في تنسيق التوحيد عبر المستويات الإدارية. وتكشف الحالة عن وجود ثغرات كبيرة في كفاءات إدارة الأسماء على

* GEGN.2/2025/1.

** أعد التقرير الكامل بيدر غاميلتوفت (النرويج)، مجموعات اللغة النرويجية، جامعة بيرغن. وسيتاح التقرير على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/ungegn/sessions/4th_session_2025/، وذلك باللغة التي قُدّم بها فقط، بوصفه الوثيقة GEGN.2/2025/60/CRP.60.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مستوبي البلديات والدولة على حد سواء، مما يشير إلى عدم كفاية فهم التوثيق التاريخي ومبادئ التوحيد، و/أو تخصيص الموارد.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية في انتشار التوثيق (الذاتي) المؤسسي، حيث تعتمد قرارات التوحيد بشكل كبير على مصادر الخرائط الداخلية والمدخلات المساحية. وقد تؤدي هذه الممارسة إلى إنشاء أنماط إحالة دائرية، مما يؤدي إلى إدامة الأخطاء المحتملة من خلال عمليات الاستعراض الداخلية. كما توجد أنماط مماثلة في البلديات، مما يشير إلى وجود مشكلة نُظمية وليس مجرد حالات معزولة.

واقتُرِح إنشاء عمليات مراقبة واستعراض خارجية منهجية من خلال إقامة علاقات رسمية مع مؤسسات الأبحاث التي تمتلك الخبرة ذات الصلة في دراسة أسماء الأعلام واللسانيات التاريخية. وسيجمع نظام مقترح ذو مستويين بين عمليات التدقيق المنتظمة التي تجريها أفرقة الخبراء ولجنة استشارية دائمة تعنى بالحالات المعقدة.

وتشير النتائج إلى الحاجة الملحة إلى التصدي لهذه التحديات من أجل الحفاظ على مصداقية قانون أسماء الأماكن النرويجي. وتستدعي الحالة تعزيز الخبرة المهنية وتحسين إجراءات التوثيق والنهوض بالتنسيق بين المستويات الإدارية. ويبدو أن تشغيل آليات رصد خارجية أمر بالغ الأهمية لضمان توافق قرارات التوحيد مع كل من المتطلبات القانونية والمبادئ العلمية في مجال الأسماء الطبغرافية.